مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية
Forum For Economic Studies and Research Journal
المجلد 08 / العدد: 02 (2024)، ص 01 - 22

الأزمات المصرفية الحديثة، هزات إرتدادية تهدد إستقرار النظام المالي العالمي
- أزمة بنك سيليكون فالي مارس 2023 نموذجا -

Modern Banking Crises: Aftershocks Threatening the Stability of the Global Financial System
- The Silicon Valley Bank Crisis of March 2023 as a Case Study –

عثماني بن عامر[1*]، بورنان إبراهيم[2]

[1] مخبر دراسات التنمية الإقتصادية،جامعة عمار ثليجي الأغواط،الجزائر، ot.benameur@lagh-univ.dz

[2] مخبر دراسات التنمية الإقتصادية، جامعة عمار ثليجي الأغواط،الجزائر،b.bourennane@lagh-univ.dz

تاريخ الاستلام: 2024/08/10 **تاريخ القبول: 2024/10/28**

الملخص:

شهد القطاع المصرفي الأمريكي واحدة من أكبر الهزات المالية الإرتدادية، بعد زلزال الأزمة المالية العالمية الذي سجل عام 2008، أدت هاته الهزة إلى إنهيار بنك Silicon Valley (SVB) ، تعد هذه الأزمة المصرفية حدثاً تاريخيا له تأثيرات واسعة ومختلفة الجوانب على النظام المالي والاقتصاد العالمي.تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أهم أسباب انهيار بنك Silicon Valley، واستعراض التداعيات الاقتصادية والمالية للأزمة، ومقارنتها بتداعيات أزمة الرهون العقارية، بالإضافة إلى هذا نناقش الحلول التنظيمية والإصلاحات المقترحة لضمان إستقرار النظام المالي وتجنب حدوث أزمات مماثلة في المستقبل .

الكلمات المفتاحية: الأزمات المالية – الأزمة المصرفية – بنك سيليكون فالي Silicon Valley (SVB) –أزمة الرهن العقاري.

Abstract:

The American banking sector witnessed one of the largest financial shocks after the earthquake of the global financial crisis in 2008, which caused the collapse of Silicon Valley Bank (SVB). This banking crisis is a historical event with wide and various impacts on the financial system and the global economy.This study aims to analyze the most important reasons for the collapse of Silicon Valley Bank, review the economic and financial repercussions of the crisis, and compare them to the repercussions of the mortgage crisis. In addition to this, we discuss regulatory solutions and proposed reforms to ensure the stability of the financial system and avoid similar crises in the future.

Key Words *:* financial *crises - banking crisis - Silicon Valley Bank (SVB) - mortgage crisis*

[*] عثماني بن عامر، طالب دكتوراه، الإيميل: ot.benameur@lagh-univ.dz

1. المقدمة :

لقد سجل الوضع الاقتصادي الأمريكي سلسلة من الأزمات و الصدمات المتتالية بعد الأزمة المالية العالمية في عام 2008، على شكل هزات ارتدادية أصابت البنية التحتية للنظام المالي، وأثرت بشكل مباشر على المؤسسات المالية والمصرفية، مما أدى إلى إنهيار بعض أكبر البنوك والشركات المالية. كانت هذه الهزات و التوترات المالية بمثابة إختبار لقدرة النظام المالي على مدى قدرته للصمود أمام مختلف الصدمات الاقتصادية.

تعرف الأزمة المالية على أنها حالة من الإضطراب الشديد في الأسواق المالية، تتسم على وجه الخصوص بانخفاض حاد في أسعار الأصول، وانكماش إقتصادي واسع النطاق. تحدث الأزمات المالية نتيجة لتراكم عوامل متعددة مثل الإفراط في الاقتراض، والتضخم في أسعار الأصول، وسوء الإدارة المالية، ونقص الثقة بين المستثمرين.

إن من أبرز الأزمات المالية الحديثة، أزمة الرهن العقاري، التي حدثت في الولايات المتحدة بسبب الفشل في سداد القروض العقارية عالية المخاطر، الذي أدى بدوره إلى إنهيار مجموعة من المؤسسات المالية الكبيرة وإنتشار الأزمة إلى الأسواق العالمية عن طريق العدوى. تلتها أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو (2010-2012)، حيث عانت دول مثل اليونان من ارتفاع الدين العام وعدم القدرة على سداد الديون، مما هدد إستقرار الإتحاد الأوروبي وكاد أن يقضي على عملة اليورو.

تسببت جائحة كوفيد-19 في 2020، في حدوث أزمة إقتصادية عالمية، أدت إلى توقف الأنشطة الاقتصادية، وإغلاق كلي شل شرايين الإقتصاد العالمي، مما إستدعى تنفيذ برامج مالية طارئة ومستعجلة من الحكومات والبنوك المركزية لدعم الإقتصاد من خلال تنفيذ سياسات نقدية غير تقليدية.

في مارس 2023، شهد العالم أكبر أزمة مالية حديثة مع إنهيار بنك وادي السيليكون (Silicon Valley Bank) في الولايات المتحدة، نتيجة لمجموعة من الأسباب والتي كان أهمها سوء الإدارة والمخاطر المرتبطة بالقروض التكنولوجية. ليسجل بعدها مباشرة إنهيارات أخرى مثل بنك Signature وبنكFirst Republic ، مما زاد من المخاوف حول كيفية وسبل المحافظة على إستقرار النظام المالي مرة أخرى.

هذه الأحداث تبرز الحاجة المستمرة لتعزيز النظم المالية والسياسات الاحترازية لتجنب وتخفيف آثار الأزمات المالية المستقبلية. كما تظهر أهمية الفعالية في إدارة المؤسسات المالية والاستفادة من التكنولوجيا المالية (FinTech) لتعزيز الشفافية والكفاءة. سنتناول في هذه الورقة البحثية تحليل الأسباب الكامنة وراء إنهيار بنكSilicon Valley ، واستعراض التداعيات الإقتصادية والمالية التي نتجت عن هذه الأزمة، بالإضافة إلى مناقشة الحلول التنظيمية والإصلاحات المقترحة لضمان إستقرار النظام المالي في المستقبل. مع محاولة مقارنتها بالأزمة المالية العالمية 2008، بغية إستخلاص الدروس و الإستفادة من التجارب، لتعزيز إستقرار النظام المالي بعد فهم وتحليل مختلف الأسباب .

❖ **إشكالية البحث :** ماهي أهم العوامل التي أدت إلى إنهيار بنكSilicon Valley وكيف تم تقييد مخاطرها، و ماهي أهم نقاط التشابه و الإختلاف بين هاته الأزمة المصرفية و الأزمة المالية العالمية 2008 ؟

❖ **الهدف من الدراسة : تهدف دراستنا هذه إلى :**

- ✓ تحديد الأسباب والعوامل التي أدت إلى هذا الانهيار، مثل ضعف إدارة المخاطر، الإعتماد المبالغ فيه على قطاعات معينة، وعدم التنويع في الاستثمارات.
- ✓ مقارنة هذه الأسباب والعوامل مع تلك التي أدت إلى الأزمة المالية العالمية 2008من أجل الفهم الأعمق للأسباب الجذرية للأزمات المالية.
- ✓ دراسة أزمة بنك سيليكون فالي تسلط الضوء على أهمية إدارة المخاطر الإستباقية.
- ✓ من خلال إجراء المقارنة بين الأزمتين نسعى إلى تحديد الدروس المستفادة وتحسين إدارة المخاطر في المؤسسات المالية.
- ✓ تحليل تأثير الأزمة على النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم، والدين الحكومي، يساعد في فهم كيفية تأثير الأزمات المالية على الاقتصاد الكلي.
- ✓ هذا التحليل و المقارنة يساعد صناع القرار على تطوير سياسات نقدية تعزز الإستقرار الإقتصادي وتمنع تكرار الأزمات.

❖ **المنهج المتبع :** تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في إعداد هذه الدراسة، و ذلك من خلال وصف وتحليل الأحداث والعوامل التي أدت إلى أزمة بنك واد السيلكون، وتقييم التأثيرات المترتبة عليها على الإقتصاد العالمي، ومقارنتها بالأزمة المالية العالمية.

❖ **محاور الدراسة :**

1. الأزمة المالية، المفهوم، الأنواع والأسباب
2. تحليل أزمة بنك سيليكون فالي و مقارنتها بالأزمة المالية العالمية 2008.

1. الأزمة المالية، المفهوم، الأنواع والأسباب:

تشهد الأزمات المالية إنخفاضًا حادًا في أسعار الأصول، وتسبب صعوبة في سداد الديون ونقص في السيولة. يتميز الذعر والهروب من البنوك بكونهما عاملين مرتبطين بالأزمة المالية حيث يقوم المستثمرون ببيع الأصول أو سحب الأموال من حسابات التوفير خوفًا من انخفاض قيمتها. تشمل الأزمة المالية أيضًا حالات أخرى مثل انفجار فقاعة مالية، أو انهيار سوق الأوراق المالية، أو عدم قدرة الدولة على سداد ديونها السيادية، أو أزمة العملة. يمكن أن تكون الأزمة المالية محصورة في البنوك أو تنتشر في اقتصاد واحد أو في منطقة معينة أو تؤثر على الاقتصادات في جميع أنحاء العالم. (KENTON, 2024)

1.1. مفهوم الأزمة المالية :

أ- **مفهوم الأزمة من منظور بعض المدارس الاقتصادية الرئيسية:**

يختلف تعريف الأزمة الاقتصادية من مدرسة إقتصادية إلى أخرى، حيث تقدم كل مدرسة نظرة فريدة لفهم أسباب وتأثيرات الأزمات الاقتصادية على النحو التالي:

1. **المدرسة الكلاسيكية** :ترى المدرسة الكلاسيكية أن الأزمات الإقتصادية تنشأ أساساً بسبب تدخل الحكومات في الأسواق. بحيث أن رواد هاته المدرسة يعتقدون أن الأسواق تتمتع بقدرة ذاتية على التوازن وأن تدخل الحكومة يعوق هذه العملية الطبيعية للتعديل الاقتصادي(Smith A. , 1776)

2. **المدرسة الكينزية:** ترى المدرسة الكينزية و التي أسسها جون ماينارد كينز، أن الأزمات الاقتصادية تنتج عن نقص في الطلب الكلي. وفقاً لهذه المدرسة، يمكن أن تؤدي التقلبات في الإنفاق الخاص، خاصة الإستثمارات، إلى دورات من الإزدهار والكساد. لذا، فإنه و من أجل أن يتحقق الإستقرار الاقتصادي من الضروري جدا تدخل الحكومة من خلال السياسات المالية والنقدية (Keynes, 1936)

3. **المدرسة النقدية:** تنشأ الأزمات من منظور المدرسة النقدية،التي قادها ميلتون فريدمان، عندما تتجاوز السياسات النقدية الحكومية المستويات المثلى، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تسجيل حالة من التضخم أو الإنكماش(Friedman, 1968)

4. **المدرسة الماركسية** : ترى المدرسة الماركسية أن الأزمات الاقتصادية هي جزء لا يتجزأ من النظام الرأسمالي نفسه. الأزمات تنتج عن التناقضات الداخلية في الرأسمالية، مثل فائض الإنتاج وانخفاض معدلات الربح، مما يؤدي حتما إلى دورات متكررة من الأزمات(Marx, 1867)

5. **مدرسة الاقتصاد السلوكي** : تركز مدرسة الاقتصاد السلوكي بشكل عام على مجموعة من العوامل النفسية والسلوكية كمسببات للأزمات. ترى هذه المدرسة أن الأزمات تنشأ بسبب السلوك غير العقلاني للمستثمرين، كالمبالغة في التقييمات المالية أو الذعر الجماعي (Akerlof & Shiller, 2009)

ب - تعريف الأزمة المالية من وجهة نظر خبراء و باحثين في الاقتصاد الأمريكي :

1. تعريف كارمن راينهارت وكينيث روغوف (Reinhart & Kenneth, 2009) :

يعرف كل من كارمن راينهارت النائب الأول للرئيس ورئيسة الخبراء الاقتصاديين بمجموعة البنك الدولي، وكينيث روغوف كبير خبراء الاقتصاد لدى صندوق النقد الدولي سابقا الأزمات المالية على أنها حالات تتعرض فيها النظم المالية الوطنية لضغوط شديدة تؤدي إلى إنخفاض حاد في القيم النقدية للأصول المالية، إرتفاع كبير في البطالة، وإنخفاض في الإنتاج الإقتصادي. الأزمات المالية تشمل مجموعة من الأنواع مثل أزمات العملات، وأزمات الديون السيادية، والأزمات المصرفية.

2. تعريف هيمان مينسكي (Minsky, 1986):

ينظر الإقتصادي الأمريكي هيمان مينسكي، صاحب فرضية عدم الإستقرار المالي، إلى الأزمات المالية كحالات ناتجة عن زيادة مستويات الديون والمخاطر المالية، مما يؤدي إلى إنفجار فقاعات الأصول وإنخفاض مفاجئ في القيم السوقية للأصول المالية. يوضح مينسكي أن الأزمات المالية تتبع عادة فترات من الاستقرار الاقتصادي التي تؤدي إلى تراكم المخاطر المالية والتوسع في الإئتمان. أوضح مينسكي« أن إزدياد التدفق النقدي للشركات إلى ما يفوق حاجتها اللازمة لسداد الديون خلال الأوقات المزدهرة سيشكل «وفرة طائشة»، وعندما تتجاوز الديون ما يمكن للمقترضين سداده من خلال عائداتهم المالية، ستتشكل أزمة مالية »

3. تعريف جوزيف ستيجليتز (Stiglitz, 2002):

يعرف جوزيف ستيجليتز إقتصادي وأكاديمي أمريكي، حاصل على جائزة نوبل في الإقتصاد لعام 2001 بفضل إسهاماته النظرية المتميزة. ويُعد من الرواد في تيار الكينزيين الجدد، الأزمات المالية بأنها حالات من الإنهيار الشامل للنظام المالي ناتجة عن التفاعلات بين الأسواق المالية والسياسات الحكومية. يؤكد ستيجليتز على أهمية الدور الذي تلعبه المؤسسات المالية والتنظيمات الحكومية في الحد من الأزمات المالية ومنعها.

4. تعريف بن برنانكي (Bernanke, 2000):

يرى بن برنانكي رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي السابق و الحائز على جائزة نوبل في الإقتصاد أن الأزمات المالية هي حالات من الإنهيار السريع في الأسعار والأصول المالية، مما يؤدي إلى خسائر كبيرة في الثروة وفقدان الثقة بين المستثمرين والمقرضين. يركز برنانكي على الدور الذي تلعبه التدفقات المالية الدولية والتغيرات في السياسات النقدية في نشوء وتفاقم الأزمات المالية.

2.1 أنواع الأزمات المالية : (Claessens & M, 2013):

تتخذ الأزمات المالية أشكالًا وأنماطًا متنوعة، ويمكن تصنيفها بشكل رئيسي إلى أربعة أنواع رئيسية. قد تختلف هذه الأزمات في أسبابها وتأثيراتها وطريقة تصنيفها، الأمر الذي يستوجب توظيف مناهج تحليلية مختلفة لفهمها وتفسيرها.

- **أزمة العملة :**

تحدث أزمة العملة عندما يتعرض سعر الصرف لضغوط المضاربة،التي تؤدي إلى تخفيض قيمة العملة (أو إنخفاض حاد)، مما يجبر السلطات على الدفاع عن العملة من خلال إنفاق كميات كبيرة من الاحتياطيات الدولية، أو رفع أسعار الفائدة بشكل حاد، أو فرض ضوابط على رأس المال. تتطلب هذه الأزمات عادةً تحليلًا كميًا لتحديدها وقياس تأثيراتها.

- **أزمة التوقف المفاجئ :**

تتميز أزمة التوقف المفاجئ بانخفاض كبير (وغالبًا غير متوقع) في تدفقات رأس المال الدولية إلى بلد معين، أو إنعكاس حاد في التدفقات الرأسمالية الإجمالية، يحدث بالتزامن مع إرتفاع شديد في فروق الإئتمان الخاصة بذلك البلد. تنشأ هذه الأزمات عادة بسبب العوامل الدولية وتتطلب تحليلاً معمقًا لفهم الديناميكيات المرتبطة بالتدفقات الرأسمالية.

- **أزمة الديون الخارجية والمحلية :**

تحدث أزمة الديون الخارجية عندما لا تستطيع دولة خدمة ديونها الخارجية أو ترفض ذلك، ويمكن أن تتخذ شكل أزمة ديون سيادية أو خاصة (أو كليهما). أما أزمة الديون المحلية فتحدث عندما لا تفي الدولة بإلتزاماتها المالية الداخلية، سواء عن طريق التخلف الصريح عن السداد، أو التضخم أو إضعاف العملة. تتطلب هذه الأزمات تحليلًا نوعيًا لفهم الديناميكيات المالية والسياسية المرتبطة بها.

- **الأزمة المصرفية :**

تحدث الأزمة المصرفية عندما تواجه البنوك سحبًا جماعيًا للودائع نتيجة الذعر وفقدان الثقة، المؤدي إلى فشل النظام المصرفي بأكمله أو يتطلب تدخل حكومي واسع النطاق لتقديم السيولة ودعم رأس المال. تتسم هذه الأزمات بهشاشة النظام المالي وتتطلب تحليلاً دقيقًا لمشاكل التنسيق والمخاطر النظامية.

3.1 أسباب الأزمات المالية :

أولا - أسباب أزمة العملة:

- ✓ يمكن أن تؤدي السياسات المالية غير المستدامة، مثل العجز المالي الكبير أو الديون الحكومية المرتفعة، إلى فقدان الثقة في العملة وزيادة الضغط على سوق الصرف الأجنبي(Corsetti, Pesenti, & Roubini, 1999) .
- ✓ يمكن أن يؤدي الإلتزام غير المستدام بأسعار صرف ثابتة أو شبه ثابتة إلى أزمات، خاصة إذا لم يكن لدى الحكومة احتياطيات كافية لدعم العملة(Boskov, 2018) .
- ✓ يمكن للمضاربين أن يتسببوا في أزمة عملة إذا قاموا ببيع العملة الوطنية بشكل كبير توقعًا لإنخفاض قيمتها، مما يخلق ضغوطًا إضافية على الاحتياطيات الوطنية(Corsetti, Pesenti, & Roubini, 1999) .
- ✓ يمكن أن تترافق الأزمات المصرفية مع أزمات العملة، حيث تؤدي مشاكل القطاع المصرفي إلى إنخفاض الثقة في النظام المالي بشكل عام وفي العملة بشكل خاص(Boskov, 2018) .
- ✓ يمكن أن يؤدي عدم الإستقرار السياسي والإقتصادي إلى فقدان الثقة في العملة الوطنية، مما يتسبب في هروب رأس المال وتراجع قيمة العملة(Boskov, 2018) .
- ✓ يمكن أن تؤدي إلى أزمات عملة، الأزمات الإقتصادية في البلدان الأخرى، وخاصة الشركاء التجاريين الرئيسيين، من خلال تقليل الطلب على صادرات البلد المتضرر وزيادة الضغط على ميزان المدفوعات(Corsetti, Pesenti, & Roubini, 1999) .
- ✓ إنخفاض الإحتياطات النقدية يجعل من الصعب على الحكومة الدفاع عن سعر الصرف الثابت، وقد يؤدي إلى فقدان الثقة في العملة(Boskov, 2018) .
- ✓ يمكن أن يزيد إرتفاع أسعار الفائدة من تكاليف الإقتراض متسببا بذلك في هروب رأس المال، مما يزيد من الضغط على العملة(Corsetti, Pesenti, & Roubini, 1999) .

ثانيا - أسباب أزمة التوقف المفاجئ:

- ✓ يتسبب الإنخفاض الكبير وغير المتوقع في تدفقات رأس المال الدولية إلى البلد، في أزمة مفاجئة تؤدي إلى نقص في السيولة والتمويل الضروري لإستقرار الإقتصاد(Mendoza, 2010) .
- ✓ يحدث عادة إرتفاع فجائي في فروق الإئتمان بالتزامن مع الأزمات الأخرى، يزيد من تكلفة الإقتراض بشكل كبير ويؤدي كذلك إلى ضغوط مالية كبيرة على المقترضين(Benigno, Chen, Otrok, Rebucci, & Young, 2010) .
- ✓ التغييرات في أسعار الفائدة العالمية أو الفروقات على الأصول، تؤثر بشكل كبير على تدفقات رأس المال إلى البلدان النامية، مما يؤدي إلى أزمات مفاجئة(Javier, G, & Mendoza, 2018) .
- ✓ يؤدي عدم التوازن في العملات أو مواعيد الإستحقاق في القطاعات المالية والشركات إلى تفاقم الأزمة، وقد يساهم في حدوث إنهيارات مالية ويزيد من شدة التوترات الإقتصادية. (Mendoza، 2010)

ثالثا - أسباب أزمة الديون الخارجية والمحلية:

- ✓ يؤدي عجز الدولة عن خدمة ديونها الخارجية، إلى أزمات ديون كبيرة، تؤثر سلباً على الإقتصاد الوطني وتقلل من الثقة بين المستثمرين(.Broeck, Dabla-Norris, End, & Marinkov, 2020) .
- ✓ التهديد بالإمتناع عن الإقراض المستقبلي إذا تخلفت الدولة عن السداد يمكن أن يزيد من الضغط على الحكومة للوفاء بالتزاماتها المالية، مما يفاقم الأزمة(Kose, Nagle, Ohnsorge, & Sugawara, 2020) .
- ✓ عدم القدرة على جذب و إكتساب النقد الأجنبي بسبب العقوبات التجارية المفروضة من قبل الشركاء التجاريين يؤثر سلباً على قدرة الدولة على سداد ديونها الخارجية(Senadza, K, Fiagbe, & Quartey, 2018) .
- ✓ عندما لا تفي الدولة بالتزاماتها المالية الداخلية من خلال التضخم أو إضعاف العملة، يمكن أن يؤدي ذلك إلى إرتفاع مستويات الديون المحلية وزيادة الضغط المالي. (Programme، 2022)

رابعا - أسباب الأزمة المصرفية:

- ✓ يمكن أن يؤدي تعرض البنوك للسحب الجماعي من قبل المودعين بسبب فقدان الثقة إلى إنهيار مصرفي، حيث يصبح البنك غير قادر على تلبية طلبات السحب الفورية من المودعين(Blankson, Amewu, B, & Anarfo, 2020) .
- ✓ إعتماد البنوك على إقتراض الأموال على المدى القصير بينما تقوم بإقراضها على المدى الطويل يزيد من هشاشتها، خاصة إذا واجهت مشاكل في إعادة تمويل ديونها القصيرة الأجل(V, Acharya, & Mora, 2020) .
- ✓ تنتشر مشاكل البنوك الفردية بسرعة إلى أن تصل إلى النظام المصرفي بأكمله، مما يسبب أزمة مصرفية شاملة نتيجة للترابط الشديد بين البنوك(Broeck, Dabla-Norris, End, & Marinkov, 2020) .
- ✓ الحاجة إلى تدخل حكومي واسع النطاق لتقديم السيولة ودعم رأس المال يمكن أن يكون ضرورياً لإحتواء الأزمات المصرفية ومنع إنهيار النظام المالي(Claessens, Kose, & Laeven, 2020) .

4.1 - عدوى الأزمات المالية في زمن العولمة :

تعتبر عدوى الأزمات المالية من أبرز التحديات التي تواجه الإقتصاد العالمي في زمن العولمة المالية. و الثورة الإقتصادية الرابعة، تعرّف عدوى الأزمات المالية على أنها إنتقال الأزمات من سوق إلى آخر أو من بلد إلى آخر، بحيث تؤدي إلى تفاقم الأوضاع المالية في المناطق المتأثرة. يمكن إرجاع الأسباب الحقيقية لهذه العدوى إلى عدة عوامل مترابطة لعل أهمها :

- التكامل المتزايد بين الأسواق المالية قد يؤدي إلى تعزيز الترابط بين الاقتصادات الوطنية. هذا التكامل يجعل الأزمات المالية تنتقل بسرعة من سوق إلى آخر عبر قنوات متعددة مثل تدفقات رأس المال، والتجارة، والتوقعات السوقية(Forbes, 2013)
- تساهم بشكل كبير التكنولوجيا الحديثة ووسائل الإتصال السريعة في تسهيل إنتقال المعلومات بين الأسواق بشكل فوري، مما يزيد من إحتمالية إنتشار الأزمات بشكل أسرع .(Claessens & Forbes, 2013)
- تجعل التشابهات في الهياكل المالية بين الدول المتقدمة والناشئة على حد سواء الأزمات أكثر عدوى، حيث قد تؤدي صدمة في سوق واحدة إلى تأثير مماثل في سوق أخرى نتيجة للتشابه في الأنظمة والسياسات المالية ,Kaminsky & Reinhart) (2000 .
- يلعب السلوك النفسي للمستثمرين دوراً مهماً في إنتقال الأزمات المالية. التوقعات السلبية والذعر المالي يمكن أن ينتشران بين المستثمرين، مما يدفعهم إلى سحب إستثماراتهم من الأسواق المتأثرة ونقلها إلى أسواق أخرى، وبالتالي يؤدي هذا الفعل إلى إنتشار الأزمة(.Dornbusch, Park, & Claessens, 2000) .
- التوجهات والسياسات الإقتصادية على المستوى العالمي، مثل السياسات النقدية والمالية التي تتبناها الإقتصادات الكبرى، يمكن أن تؤثر بشكل كبير على الإستقرار المالي العالمي، وتساهم في نقل الأزمات من بلد إلى آخر ,Kindleberger & Aliber) (2011.

يمكن دعم هذه النقاط ببعض الأمثلة، بدءاً من أزمة الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن العشرين التي إنتشرت من الولايات المتحدة إلى أوروبا وباقي أنحاء العالم على حد السواء، بسبب تراجع التجارة العالمية وتدفقات رأس المال .Bernanke B) (S., 1983، مروراً بالأزمة الآسيوية عام 1997 التي إنتقلت من تايلاند إلى باقي دول جنوب شرق آسيا نتيجة التشابه في الهياكل المالية والسياسات الإقتصادية(Radelet & Sachs, 1998) وصولاً إلى الأزمة المالية العالمية عام 2008 التي بدأت من إنهيار سوق العقارات في الولايات المتحدة وإنتقلت إلى الأسواق المالية العالمية عبر قنوات التوريق المالي والبنوك العالمية ,Brunnermeier) (2009وأخيراً، أزمة بنك وادي السيليكون في عام 2023 التي تأثرت بها العديد من الشركات التكنولوجية الناشئة بسبب إنهيار تمويل رأس المال الإستثماري في ظل إرتفاع أسعار الفائدة وتراجع الرغبة الإستثمارية العالمية(.Smith J. , 2023)

جدول رقم01 : أهم الأزمات المالية خلال الفترة (1929-2023)

اسم الأزمة	نوع الأزمة	المكان	الزمان	الأسباب	طريقة العلاج
الكساد الكبير	أزمة اقتصادية	الولايات المتحدة	1929-1939	إنهيار سوق الأسهم، تراجع الثقة الإقتصادية	سياسات نيو ديل، تحفيز الإقتصاد، إنشاء برامج إجتماعية
أزمة النفط	أزمة طاقة	دول العالم	1973-1974	حظر النفط العربي، زيادة أسعار النفط	ترشيد إستهلاك الطاقة، تنويع مصادر الطاقة
الاثنين الأسود	انهيار سوق ال-أسهم	الولايات المتحدة	19أكتوبر 1987	مبيعات مؤتمتة، مخاوف إقتصادية	تخفيض أسعار الفائدة، تدخل البنوك المركزية
الأزمة الآسيوية	أزمة عملات	شرق آسيا	1997-1998	فرط الإستثمار، تضخم القروض	حزم إنقاذ من صندوق النقد الدولي، إصلاحات هيكلية
انهيار السوق الياباني	أزمة اقتصادية	اليابان	1990s	إنفجار فقاعة الأصول، قروض مصرفية مرتفعة، تباطؤ إقتصادي	إصلاحات مالية، تدخلات حكومية، إعادة هيكلة الديون
أزمة المصارف الاسكندنافية	أزمة مصرفية	النرويج، السويد	1990-1994	ارتفاع معدلات الفائدة، ضعف في السوق العقاري، فقدان الثقة المصرفية	تأميم البنوك، إعادة هيكلة النظام المصرفي، تدخلات حكومية
أزمة البيزو المكسيكي	أزمة عملة	المكسيك	1994	ضعف في الإقتصاد، ديون خارجية مرتفعة، إنخفاض إحتياطات النقد الأجنبي	حزم إنقاذ من صندوق النقد الدولي، إصلاحات إقتصادية وسياسية
فقاعة الدوت كوم	انهيار سوق الأسهم	الولايات المتحدة	2000-2002	تضخم تقييمات شركات التكنولوجيا	تخفيض أسعار الفائدة، تحفيز النمو الإقتصادي
الأزمة المالية أزمة الرهن العقاري	أزمة عقارية ومصرفية	عالمية	2007-2009	انهيار مؤسسات مالية كبرى، فشل سوق العقارات، تفكك ثقة المستثمرين	إجراءات تحفيزية حكومية، دعم مالي للبنوك، إصلاحات تنظيمية لأسواق المال
أزمة الديون	أزمة ديون	أوروبا	2010-2012	ديون سيادية مرتفعة،	حزم إنقاذ مالية من

الأوروبية	سيادية			عجز مالي، ضعف في النمو الإقتصادي	الإتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي، تنفيذ سياسة نقدية غير تقليدية إجراءات تقشف
أزمة بنك سيليكون فالي	أزمة مصرفية	مارس 2023	الولايات المتحدة الأمريكية	إرتفاع أسعار الفائدة، نقص التنويع الإستثماري ، نقص الإحتياطيات النقدية ، سوء إدارة المخاطر	تقديم السيولة الطارئة، ضمان الودائع ،إعادة هيكلة البنك ،دعم السيولة و تشديد الرقابة

المصدر: من إعداد الباحثين

2. تحليل أزمة بنك سيليكون فالي و مقارنتها بالأزمة المالية العالمية 2008.

1.2 أزمة بنك سيليكون فالي، الأسباب و الحلول :

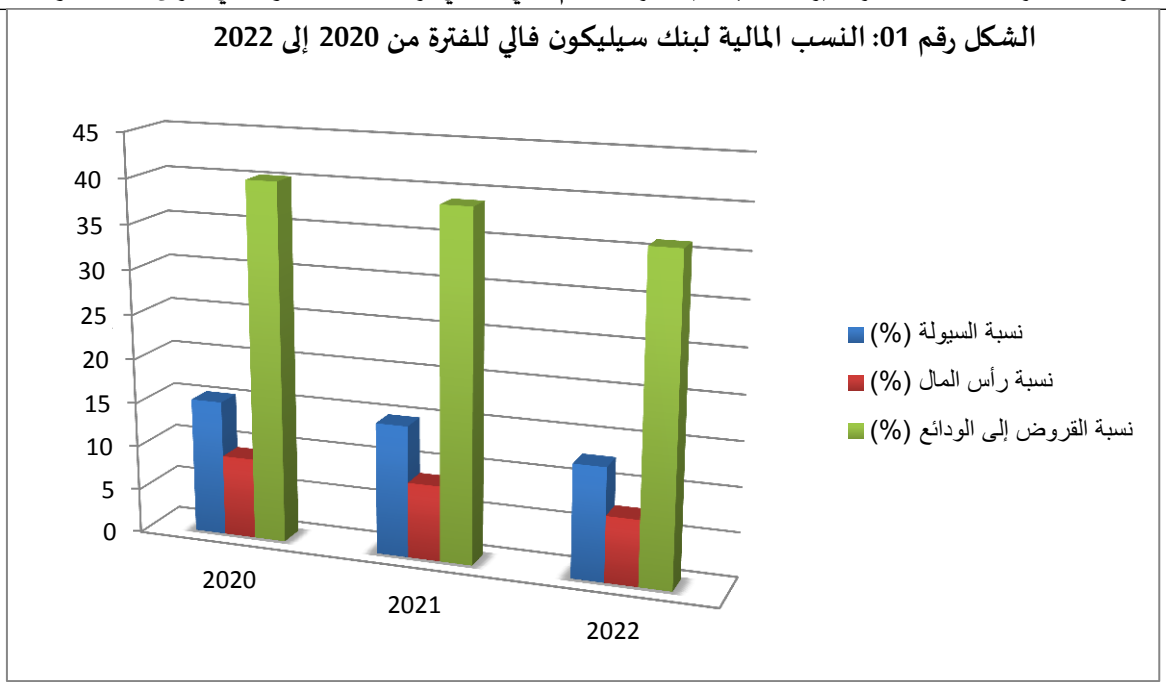
يُعد بنك "سيليكون فالي" أحد البنوك الأمريكية الإقليمية، تأسس عام 1983 ويعمل في عدة أسواق خارجية مثل المملكة المتحدة وكندا وألمانيا، ويركز على تمويل الشركات الناشئة في قطاع التكنولوجيا. بنهاية عام 2022، بلغت أصوله 209 مليارات دولار، مما يجعله في المرتبة السادسة عشرة من حيث حجم الأصول. يتعامل البنك مع عدد كبير من الشركات التكنولوجية حول العالم منها شركات أمريكية مثل "روبلوكس" و"روكو" و"بازفيد" بحجم ودائع يصل إلى 5 مليارات دولار، وشركات أوروبية مثل "تراست بيلوت" و"ديسيوتكس" بحجم معاملات يقرب من 190 مليون دولار، وشركة "نيترو" الأسترالية التي تودع لديه حوالي 12.18 مليون دولار. (منصور، 2024) حسب البيانات المستقاة من التقارير السنوية التي قدمها بنك سيليكون فالي إلى هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية وكذلك من موقع مجلس الإحتياطي الفيدرالي الأمريكي فإن الجدول التالي يوضح النسب المالية لبنك سيليكون فالي للفترة من 2020 إلى 2022

الجدول رقم 02: النسب المالية لبنك سيليكون فالي للفترة من 2020 إلى 2022

السنة	نسبة السيولة (%)	نسبة رأس المال (%)	نسبة القروض إلى الودائع(%)
2020	**15.3**	**9.1**	40.2
2021	**14.8**	**8.5**	38.9
2022	**12.7**	**7.4**	36.1

المصدر:من إعداد الباحثين بالإعتماد على قاعدة بيانات البنك الفدرالي الأمريكي

الشكل رقم 01: النسب المالية لبنك سيليكون فالي للفترة من 2020 إلى 2022



المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على معطايات الجدول رقم 02

إنخفضت نسبة السيولة من 15.3% في عام 2020 إلى 12.7% في عام 2022، مما يشير إلى تراجع قدرة البنك على تغطية التزاماته قصيرة الأجل. أما نسبة رأس المال :تراجعت نسبة رأس المال من 9.1% في عام 2020 إلى 7.4% في عام 2022، مما يعكس ضعفًا في قدرة البنك على إمتصاص الخسائر. في حين أن نسبة القروض إلى الودائع انخفضت من 40.2% في عام 2020 إلى 36.1% في عام 2022، مما يدل على زيادة الإعتماد على الأوراق المالية طويلة الأجل بدلاً من القروض التقليدية .

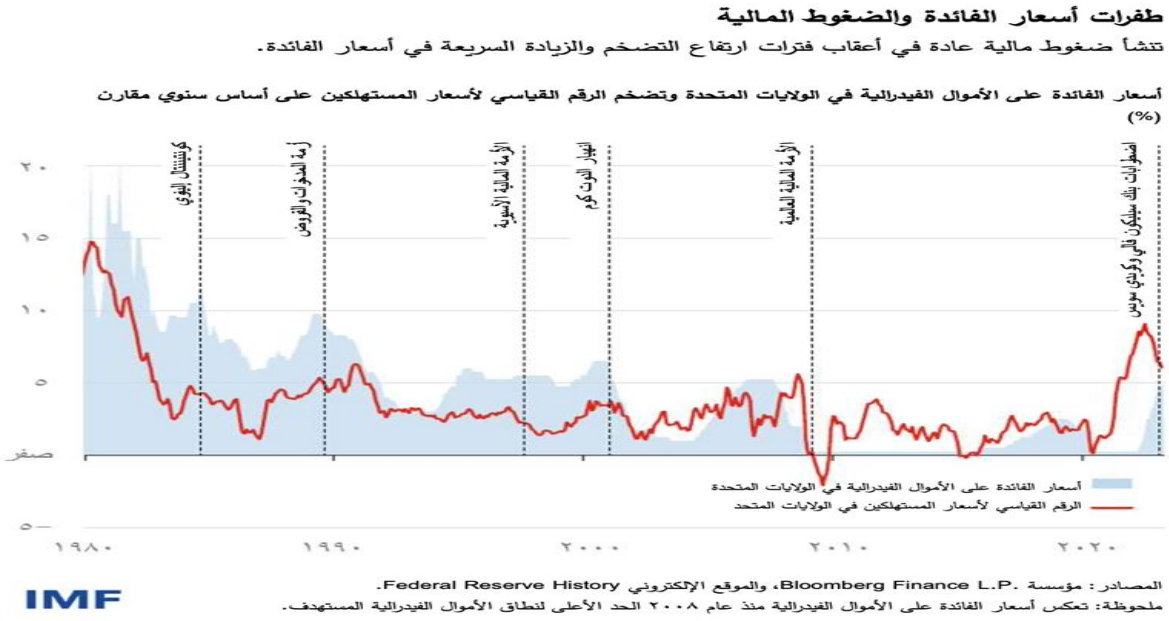
بدأت الأزمة المصرفية في الولايات المتحدة بإنهيار بنك سيليكون فالي (SVB) في مارس 2023، مما أثر سلباً على النظام المالي. تسببت الأزمة في إنهيار بنوك أخرى مثل بنك سيغنيتشر وبنك فرست ريبابليك. لقد كشف التقرير الأخير من المكتب الوطني للبحوث الإقتصادية أن أصول النظام المصرفي الأمريكي تقل عن قيمتها الدفترية بمقدار 2.2 تريليون دولار، مما يظهر هشاشة النظام المالي. رغم أن البنوك الأمريكية ما زالت قادرة على الوفاء بالتزاماتها، فإن النظام يبقى ضعيفًا ومعرضًا للصدمات، خاصة مع توسع قطاع البنوك الظلية غير الخاضع للإشراف في السنوات الأخيرة(Ciuriak, 2023) .

في 8 مارس 2023، أعلنت مجموعة SVBFG عن خطة لإعادة هيكلة ميزانيتها العمومية لمواجهة المخاطر المتزايدة. تضمنت الخطة بيع 21 مليار دولار من الأوراق المالية المتاحة للبيع، وزيادة القروض بمقدار 15 إلى 30 مليار دولار، وجمع 2.25 مليار دولار في رأس المال. في اليوم التالي، تعرض البنك لتهافت كبير على سحب الودائع غير المؤمنة، مما أدى إلى خسارة أكثر من 40 مليار دولار من الودائع في 9 مارس. في 10 مارس 2023، فشل البنك رسميًا، مما أدى إلى إفلاس مجموعة SVBFG. تعكس هذه التدفقات الخارجة مخاوف المستثمرين حول البنك، مدفوعة بعدم اليقين في قطاع التكنولوجيا والتأثير السلبي المحتمل من وكالات التصنيف الإئتماني وسحب الودائع غير المؤمنة بشكل منسق بواسطة مستثمري رأس المال المغامر عبر وسائل التواصل الاجتماعي. الفشل كان على مرحلتين،عدم قدرة البنك على إدارة المخاطر بشكل كافٍ مع نمو أصوله بسرعة، وعدم تطوير قدرات تمويل الطوارئ، مما ساهم في فشل غير منظم عندما حاولت SVBFG التعامل مع الوضع بعد إعلان 8 مارس 2023 (S.Barr, 2023)

لقد تعرض البنك لضربة كبيرة مع إرتفاع أسعار الفائدة من الفيدرالي الأمريكي بين 2021 و2023، مما أدى إلى خسائر غير محققة تجاوزت 15 مليار دولار، وعرقلة الأحوال المالية للشركات الناشئة. بدأت الشركات الناشئة في سحب ودائعها، مما أجبر البنك على بيع السندات بخسارة. في 8 مارس 2023، أعلن البنك عن بيع استثمارات بقيمة 21 مليار دولار وإقتراض 15 مليار دولار وبيع طارئ لأسهمه لجمع 2.25 مليار دولار، مما أدى إلى سحب العملاء 42 مليار دولار في اليوم التالي، مسبباً خسارة

حوالي 1.8 مليار دولار في 10 مارس 2023، أعلنت السلطات الأمريكية إغلاق بنك وادي السيليكون وحجز أصوله لمؤسسة التأمين على الودائع الفيدرالية(FDIC) ، حيث تجاوزت 89% من 172 مليار دولار من الودائع الحد الأقصى المؤمن عليه. (العلي، 2023) إن العلاقة العكسية بين أسعار الفائدة وأسعار السندات أدت إلى خسائر غير محققة للبنك بلغت 16% من محفظته السهمية، أي حوالي 34 مليار دولار(Al-Sowaidi, S.S., & Faour, 2023) .

الشكل رقم 01: أسعار الفائدة على الأموال الفيديرالية في الولايات المتحدة الأمريكية و تنظيم الرقم القياسي لأسعار المستهلكين على أساس سنوي مقارت



المصدر : https://www.imf.org/ar/Blogs

لقد كان يعد بنك وادي السيليكون (SVB) من بين أفضل 20 بنكًا في الولايات المتحدة، ولعب دورًا مهمًا في دعم الشركات الناشئة. إلى جانب فروعه في المملكة المتحدة، أنشأ مشروعًا مشتركًا في الصين في عام 2012 (بنك SPD Silicon Valley Bank) موجهًا نحو قطاع التكنولوجيا. إن إغلاقه أثر سلبًا على الثقة في القطاع المصرفي عالميًا (Almeida, Dionisio, & Ferreira, 2023) في شهر مارس 2023، حدث انهيار بنك وادي السيليكون (SVB) وكريدي سويس (CS)، حيث انهار بنك SVB بعد أن كان ثاني أكبر فشل بنكي منذ أزمة مالية، وكان لديه إجمالي أصول بقيمة 209 مليار دولار. بعد خمسة أيام، تدخلت السلطات السويسرية في بنك CS بسبب سوء الإدارة والفضائح التي تسببت في خسائر بلغت مليارات الدولارات. يعتبر بنك CS واحدًا من أكبر البنوك في العالم ويمكن أن يهدد استقرار النظام المالي بأكمله. هناك نهجان متكاملان حول عواقب الإنهيار المصرفي، الأول هو "نهج العدوى" الذي يشير إلى إنتشار الذعر في سوق الأوراق المالية، والثاني هو "النهج الأصولي" الذي يشير إلى أن البنوك يمكن أن تتخذ قرارات إحترازية للحد من توريد القروض والودائع لتجنب تفاقم الأزمات الاقتصادية.

العديد من الدراسات قد أظهرت أن البنوك في حالات الركود تكون لديها ميزانيات ضعيفة لفتح فرص التشغيل، وأن الصدمات سواءا الصغيرة أو الكبيرة يمكن أن تتسبب في إنهيارات تؤثر بشكل مدمر على الإقتصاد الحقيقي.(Martins, 2024)

قبل إنهياره في مارس 2023، كان بنك وادي السيليكون (SVB) يعتبر من أكبر البنوك التجارية في الولايات المتحدة، كما سبق و أن ذكرنا، حيث أنه كان يحتل المرتبة السادسة عشرة من حيث الحجم. في نهاية عام 2022، بلغت أصول هذا البنك حوالي 209 مليار دولار، منها 117 مليار دولار في محفظة السندات. هذه المحفظة كانت مقسمة إلى 91.3 مليار دولار في السندات المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق و26 مليار دولار في السندات المتاحة للبيع. هذه الاستثمارات كانت عرضة لمخاطر إرتفاع أسعار الفائدة والتي لم يقم البنك بالتحوط الكافي ضدها (Reserve, 2023) خلال الفترة بين عامي 2019 و2021، شهد البنك نموًا كبيرًا حيث تضاعفت أصوله ثلاث مرات نتيجة زيادة الودائع من شركات رأس المال المغامر والشركات الناشئة في قطاع التكنولوجيا. هذه

الودائع الكبيرة كانت نتيجة للسيولة العالية التي حصل عليها العملاء من خلال الأحداث المالية مثل الطروحات الأولية للاكتتاب العام (IPOs) وجولات التمويل الضخمة. ومع ذلك، تركزت معظم هذه الودائع في استثمارات طويلة الأجل مثل سندات الخزانة، مما جعلها أكثر عرضة للتقلبات في أسعار الفائدة (Resource, 2023)

أشار تقرير البنك الفدرالي إلى أن البنك أظهر عدة نقاط ضعف في إدارته للمخاطر، بما في ذلك عدم كفاءة نماذج التقييم الخاصة بارتفاع أسعار الفائدة وتأثيرها على محفظة السندات. بالإضافة إلى ذلك، تم وضع البنك تحت مراجعة إشرافية كاملة في عام 2022 بسبب فشله في معالجة المشكلات التي تم تحديدها في مراجعات سابقة. في أوائل عام 2023، اضطر البنك إلى بيع جزء كبير من محفظته الاستثمارية بخسارة كبيرة لتلبية طلبات السحب المتزايدة من العملاء، مما أدى في النهاية إلى انهياره(Reserve, 2023) في 9 مارس 2023، سحب المودعون 25٪ من ودائع بنك وادي السيليكون .(SVB) في اليوم التالي، ومع توقع سحب جميع الودائع المتبقية، اضطر المنظمون لإغلاق البنك، حيث بلغت أصوله 209 مليار دولار، مما جعله ثاني أكبر فشل بنكي في تاريخ الولايات المتحدة. نظرًا لأن 94٪ من ودائع SVB كانت غير مؤمنة، فقد أثار ذلك ذعرًا واسع النطاق. بعد فشل SVB، سيطرت مؤسسة تأمين الودائع الفيدرالية (FDIC) على بنكSignature ، مما دفع السلطات لاتخاذ إجراءات طارئة لحماية النظام المالي. هذه الإجراءات نجحت في تهدئة الذعر، لكنها لم تمنع فشل First Republic Bank في مايو بأصول 213 مليار دولار. الأحداث سلطت الضوء على مخاطر الودائع غير المؤمنة والخسائر غير المحققة، مما جعل حالة SVB نموذجًا لفهم ديناميكيات الأزمات المالية(Metrick, 2023) .

تُظهر الميزانية العمومية لبنك سيليكون فالي في مارس 2022 أن إرتفاع أسعار الفائدة أثر سلبًا على القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية وزاد دخل الفائدة الصافي. كان البنك معرضًا لخسائر كبيرة بسبب إستثماراته في الأوراق المالية المدعومة بالرهن العقاري السكني. في أوروبا، كان هذا سيتطلب تدخلًا إشرافيًا مبكرًا، ولكن في الولايات المتحدة، لم تُطبق هذه المعايير على البنوك بأصول أقل من 700 مليار دولار. قرار إدارة البنك بالاستثمار في الأوراق المالية طويلة الأجل لتجنب إنخفاض دخل الفائدة الصافي أدى إلى مشاكل مشابهة لتلك التي واجهتها البنوك الألمانية في2008 (Hauf & Posth, 2023) .

إن إنهيار بنك سيليكون فالي يثير تساؤلات عديدة حول فعالية إشراف الاحتياطي الفيدرالي والحاجة لتغييرات في السياسات. يمكن أن تسهم العملات الرقمية للبنوك المركزية (CBDCs) في منع إنهيارات البنوك والذعر في الأسواق من خلال توفير مراقبة فورية وتمكين التدخل السريع. كما يمكن أن تعزز الثقة في البنوك الصغيرة والمتوسطة وتحسن تنفيذ السياسة النقدية وتعزز الإستقرار المالي. ومع ذلك، قد تؤثر العملات الرقمية على فعالية قنوات إنتقال السياسة النقدية، ولذلك يجب على البنوك المركزية مواصلة إستكشاف هذه العملات وتطويرها لتعزيز السياسة النقدية والإستقرار المالي. (Ali، Aysan، و Yousef، 2024)

2.2 – ملخص للأسباب الحقيقية التي أدت إلى انهيار بنك سيليكون فالي: (SVB) (Méro، 2023)

1. سوء إدارة المخاطر:

- إستثمر البنك نسبة كبيرة من أصوله في سندات الخزانة طويلة الأجل، والتي تعرضت لإنخفاض كبير في القيمة مع إرتفاع أسعار الفائدة.
- البنك لم يوزع إستثماراته بشكل كافٍ بين أصول متنوعة، مما زاد من مخاطر تعرضه لتقلبات السوق.

2. قرارات الاحتياطي الفيدرالي:

- رفع الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة بشكل كبير بين 2021 و2023 لمواجهة التضخم، مما أدى إلى إنخفاض قيمة السندات التي يمتلكها البنك، حيث أن العلاقة بين أسعار الفائدة وقيمة السندات علاقة عكسية.

3. إدارة السيولة:

- السوق الأمريكية كانت مملوءة بالسيولة بفضل ضخ الإحتياطي الفيدرالي للأموال، مما قلل من الطلب على القروض.
- لبنك لم يحتفظ بسيولة كافية لمواجهة السحوبات الكبيرة من قبل العملاء، مما زاد من تعقيد الوضع المالي للبنك.

4. **تدفق الودائع وسحبها:**

- تلقى البنك حجمًا كبيرًا من الودائع لكنه لم يتمكن من إقراض جميع الأموال المودعة.
- بدأت الشركات الناشئة، التي كانت تعتمد على البنك، في سحب ودائعها بشكل كبير في ظل إحتياجها إلى السيولة للحصول على التمويل.

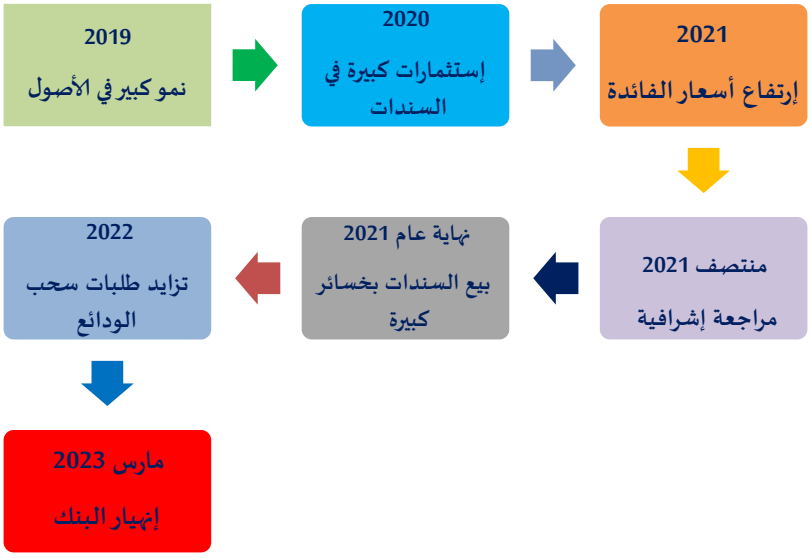
5. **الاعتماد الكبير على قطاع التكنولوجيا:**

- إعتمد البنك بشكل كبير على قطاع التكنولوجيا والشركات الناشئة، مما جعله عرضة للصدمات الإقتصادية في هذا القطاع.
- الإعتماد على شركات رأس المال الإستثماري جعل البنك أكثر تأثراً بإنخفاض الإستثمارات في هذا القطاع.

6. **الأصول غير السائلة:**

- نسبة كبيرة من أصول البنك كانت غير سائلة، مما يعني أنه لم يكن قادرًا على تحويل هذه الأصول إلى نقد بسرعة لمواجهة السحوبات.

الشكل رقم : مراحل تدهور المركز المالي لبنك واد السيليكون



المصدر: من إعداد الباحثين

3.2- مقارنة بين الأزمة العالمية و أزمة بنك واد السيليكون :

أزمة الرهن العقاري، المعروفة أيضًا بأزمة الرهن العقاري عالي المخاطر، أزمة مالية عالمية بدأت في عام 2007 وبلغت ذروتها في عام 2008. نشأت الأزمة نتيجة التوسع في منح قروض الرهن العقاري للأفراد ذوي السجل الائتماني الضعيف، مما أدى إلى ارتفاع معدلات التخلف عن السداد وتعثر العديد من البنوك والمؤسسات المالية. الأسباب الرئيسية للأزمة تضمنت تقديم القروض عالية المخاطر(Subprime Loans) وتحويل هذه القروض إلى أوراق مالية وبيعها للمستثمرين(Securitization) ، الفقاعة العقارية التي شهدت ارتفاعًا كبيرًا في أسعار العقارات، وسوء الإدارة المالية والرقابة على المؤسسات المالية والسياسات المالية غير المسؤولة. تداعيات الأزمة شملت انهيار البنوك والمؤسسات المالية مثل إفلاس بنك ليمان براذرز، ركود اقتصادي عالمي، خسائر ضخمة في الأسواق المالية، وأزمة ثقة في النظام المالي. لعلاج الأزمة، تم تطبيق برامج الإنقاذ المالي(Bailouts) ، سياسات تحفيزية لدعم الاقتصاد، إصلاحات تنظيمية لتعزيز الرقابة، وإعادة هيكلة الديون للأفراد والمؤسسات المتعثرة.

تُعد أزمة الرهن العقاري 2007 إحدى أكبر الأزمات المالية في التاريخ الحديث. نشأت هذه الأزمة نتيجة لتوسع كبير في منح القروض العقارية ذات المخاطر العالية دون إجراء تقييمات دقيقة لقدرة المقترضين على السداد(Mian & Sufi, 2009)) هذا التوسع كان مدعوماً بسياسات نقدية تيسيرية وأسواق مالية متطورة تتيح بيع هذه القروض في صورة أوراق

مالية مدعومة بالرهن العقاري. (Brunnermeier M. K., 2009) عندما بدأ المقترضون في التخلف عن سداد ديونهم، انخفضت قيمة هذه الأوراق المالية مما أدى إلى سلسلة من الانهيارات في المؤسسات المالية الكبرى . (Gorton, 2008) تداعيات الأزمة كانت واسعة النطاق، حيث أدت إلى انخفاض حاد في أسعار العقارات، وارتفاع معدلات البطالة، وانكماش اقتصادي عالمي (Claessens، وآخرون، 2010) . لمعالجة الأزمة، قامت الحكومات والبنوك المركزية باتخاذ إجراءات عاجلة مثل تقديم حزم تحفيزية، وضمانات مالية، وإعادة هيكلة الديون لتحسين السيولة المالية واستعادة الثقة في الأسواق.(Bernanke B. S., 2013) بالإضافة إلى ذلك، تم تنفيذ إصلاحات تنظيمية لتعزيز شفافية الأسواق وتقليل المخاطر النظامية المستقبلية (Acharya, Philippon, Richardson, & Roubini, 2011).

جدول رقم03 : مقارنة عامة بين كل من أزمة بنك سيليكون فالي 2023 وأزمة الرهن العقاري 2008.

معيار المقارنة	أزمة الرهن العقاري 2008	أزمة بنك سيليكون فالي 2023
نوع الأزمة	أزمة عقارات ومالية	أزمة مصرفية وتقنية
المكان	الولايات المتحدة الأمريكية	الولايات المتحدة الأمريكية
الزمان	2007-2009	مارس 2023
الأسباب	إنهيار سوق الرهن العقاري الثانوي، قروض دون المستوى	فشل في إدارة السيولة، تعرض قوي لأصول طويلة الأجل
التداعيات الداخلية	إفلاس بنوك، تراجع في الإقتصاد، بطالة	قلق في النظام المصرفي، تراجع في الثقة
التداعيات الخارجية	تأثير عالمي	تأثير محدود نسبياً، قلق في القطاع التقني
نوع المخاطر	مخاطر السيولة والملاءة والثقة	مخاطر السيولة والثقة
كيفية إستجابة السياسة النقدية	تخفيض الفائدة، برنامج التيسير الكمي	دعم السيولة من الاحتياطي الفيدرالي، التسهيلات الطارئة
الأدوات المستخدمة في المواجهة	برامج إنقاذ، تيسير كمي، إعادة تمويل المؤسسات	قروض طارئة، توفير السيولة، ضمانات ودائع
تأثير على النمو الإقتصادي	إنكماش اقتصادي، ركود طويل الأمد	تأثير محدود على النمو الاقتصادي
التأثير على البطالة	إرتفاع معدلات البطالة بشكل كبير	تأثير محدود على البطالة
التأثير على الأسواق المالية	إنهيار الأسواق المالية، تراجع حاد في الأسهم	تقلبات في الأسواق المالية، تراجع أسهم التكنولوجيا
التأثير على الثقة في النظام المصرفي	تراجع كبير في الثقة بالنظام المصرفي	تراجع مؤقت في الثقة بالنظام المصرفي
التأثير على الشركات	إفلاس العديد من الشركات، خاصة الصغيرة والمتوسطة	بعض الشركات التقنية تأثرت، ولكن بشكل محدود
التدخل الحكومي	تدخل حكومي واسع النطاق، حزم إنقاذ كبيرة	تدخل حكومي محدود نسبياً، إجراءات دعم سيولة
الإصلاحات المالية والمصرفية	إصلاحات واسعة في الأنظمة المالية والمصرفية	بعض التعديلات على سياسات السيولة وإدارة المخاطر
التأثير على أسعار الأصول	إنهيار أسعار العقارات وتراجع أسعار الأسهم	تأثير محدود على أسعار الأصول
مدى إستدامة الحلول	مستدامة إلى حد كبير مع إستمرار بعض الإصلاحات	مستدامة بشكل محدود، إعتماد على التحسينات اللاحقة

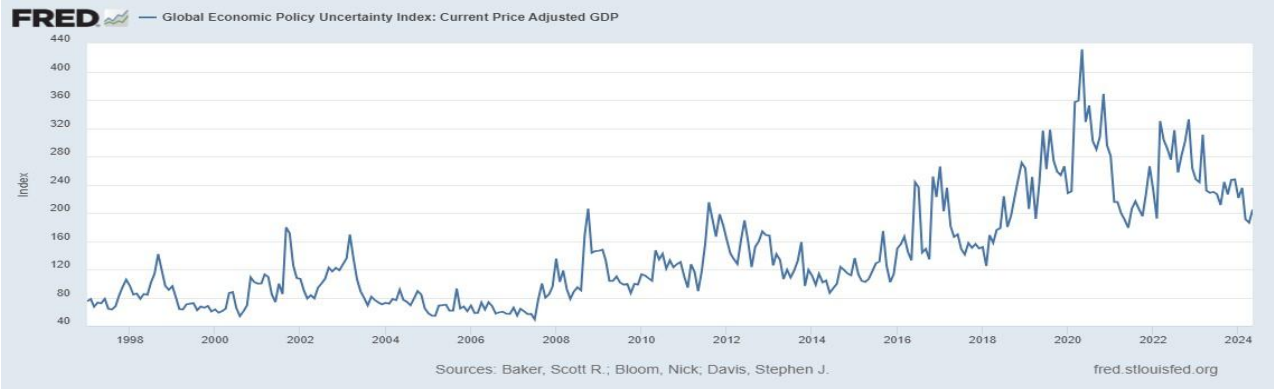
المصدر: من إعداد الباحثين

جدول رقم04 : مقارنة بإستخدام المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال فترة كل أزمة :

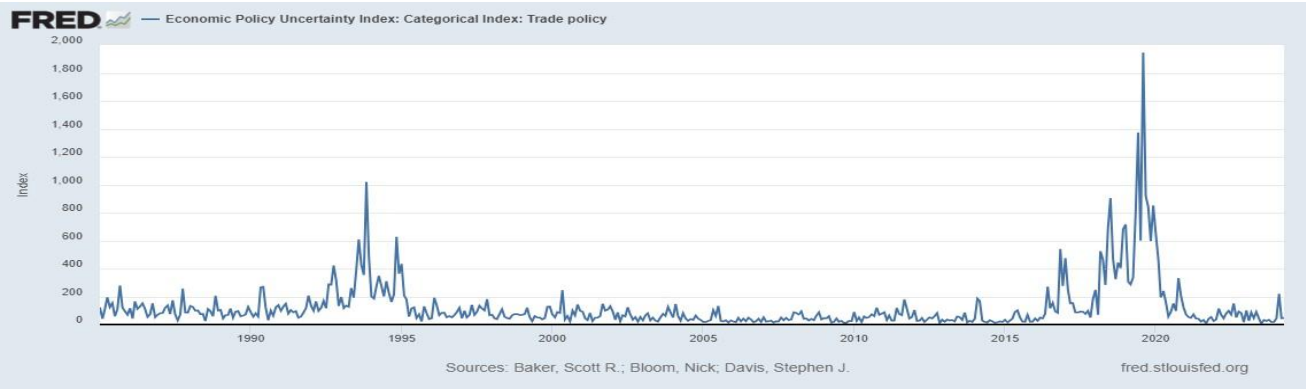
المؤشر	أزمة الرهن العقاري 2008	أزمة بنك سيليكون فالي 2023
الناتج المحلي الإجمالي	4.3%-الربع الرابع 2008	1.5%-الربع الأول 2023
التضخم	01% عام 2008	بقي التضخم مستقراً بين 2- 3%
معدل البطالة	10.0%أكتوبر 2009	3.7%مارس 2023
مؤشر أسعار المستهلك	0.1%ديسمبر 2008	4.0%مارس 2023
مؤشر داو جونز الصناعي	34%-منذ الذروة في أكتوبر 2007 حتى مارس 2009	15%-منذ الذروة في يناير 2022 حتى مارس 2023
الإنفاق الحكومي	خطة إنقاذ بقيمة 700 مليار دولار(TARP)	تسهيلات طارئة ودعم سيولة بقيمة 25 مليار دولار
معدلات الفائدة	0.25%ديسمبر 2008	4.75%مارس 2023
عجز الموازنة الفيدرالية	1.4تريليون دولار 2009	1.6تريليون دولار (2023)
معدل إفلاس البنوك	25 بنكا في 2008 140بنكاً في 2009	02- بنكين، في مارس 2023 بنك واحد رئيسي بنك سيليكون فالي ، و"سيغنتشر بنك(Signature Bank) " 05- بنوك في نهاية سنة 2023

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على بيانات الفدرالي الأمريكي

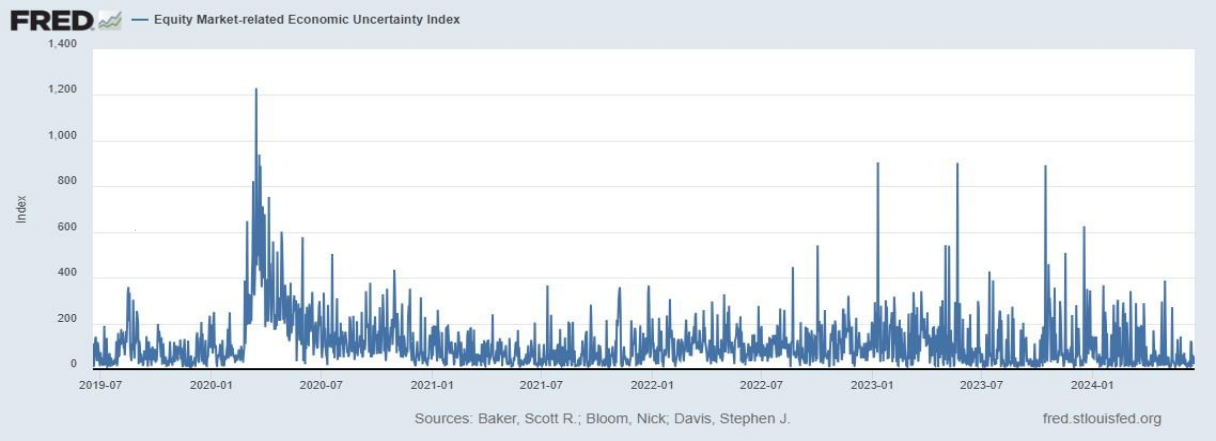
الشكل رقم02 : مؤشر عدم اليقين في السياسة الاقتصادية العالمية: الناتج المحلي الإجمالي المعدل بالأسعار الحالية



الشكل رقم03 : مؤشر عدم اليقين في السياسة الاقتصادية: المؤشر الفئوي: السياسة التجارية



الشكل رقم04 : مؤشر عدم اليقين الاقتصادي المتعلق بسوق الأسهم



المصدر : #https://fred.stlouisfed.org/series/GEPUCURRENT

تسببت أزمة الرهن العقاري في انكماش اقتصادي حاد في الولايات المتحدة، حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة -4.3% في الربع الرابع من عام 2008، مما أدى إلى تراجع النمو الاقتصادي العالمي بنسبة -1.7% في عام 2009. وعلى النقيض، كانت تداعيات أزمة بنك سيليكون فالي أقل حدة بكثير، مع تراجع طفيف في الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي بنسبة -1.5% في الربع الأول من عام 2023 ونمو اقتصادي عالمي عند 2.6%. بلغ معدل البطالة ذروته عند 10% في أكتوبر 2009 خلال أزمة الرهن العقاري، مما يعكس تأثيرات حادة على سوق العمل، بينما لم تؤثر أزمة بنك سيليكون فالي بشكل كبير على البطالة، حيث بلغ معدل البطالة 3.7% في مارس 2023. شهدت أزمة 2008 تضخماً منخفضاً جداً (0.1% في ديسمبر 2008)، مما دفع الاحتياطي الفيدرالي لتخفيض معدلات الفائدة إلى 0.25% وتطبيق برامج التيسير الكمي بشكل واسع. بينما واجهت أزمة 2023 تضخماً أعلى (4.0% في مارس 2023)، ما أبقى معدلات الفائدة مرتفعة نسبياً عند 4.75%. تسببت أزمة 2008 في انهيار حاد في الأسواق المالية، حيث انخفض مؤشر داو جونز الصناعي بنسبة -34%. كما شهدت تدفقات رأس المال الدولية انخفاضاً كبيراً، ما أثر سلباً على الاستثمارات الأجنبية والتجارة العالمية. في المقابل، كانت تداعيات أزمة بنك سيليكون فالي أقل حدة، حيث شهدت الأسواق المالية تقلبات وتراجعاً في أسهم التكنولوجيا بنسبة -15%، وتأثيراً محدوداً على تدفقات رأس المال الدولية. أدت أزمة الرهن العقاري إلى زيادة كبيرة في الديون السيادية، خاصة في أوروبا، ما استدعى تدخلات كبيرة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. أما في أزمة بنك سيليكون فالي، كانت تأثيرات الديون السيادية محدودة، وتطلبت مساعدات مالية دولية أقل حجماً. تراجعت الثقة في النظام المصرفي بشكل كبير خلال أزمة 2008، مما أدى إلى إفلاس العديد من البنوك (140 بنكاً في 2009)، بينما تأثرت الثقة في النظام المصرفي بشكل مؤقت خلال أزمة بنك سيليكون فالي، ولم نشهد سوى إفلاس بنك رئيسي واحد.

تسببت أزمة 2008 في انخفاض كبير في أسعار النفط والسلع الأساسية، مما أثر على الاقتصادات المصدرة للسلع، في حين كانت تأثيرات أزمة بنك سيليكون فالي على أسعار السلع الأساسية محدودة نسبياً، وشهدت تقلبات طفيفة في أسعار النفط.

عند النظر إلى مؤشر عدم اليقين في السياسة الاقتصادية العالمية المتعلق بالناتج المحلي الإجمالي المعدل بالأسعار الحالية، نلاحظ أنه شهد ارتفاعاً كبيراً خلال أزمة 2008 مما يعكس حالة عدم الاستقرار والشكوك الكبيرة في الاقتصاد العالمي آنذاك. بينما في أزمة بنك سيليكون فالي، كان الارتفاع أقل حدة، مما يشير إلى استقرار أكبر نسبيًا في الاقتصاد العالمي على الرغم من التحديات المحلية.

وفيما يتعلق بمؤشر عدم اليقين في السياسة الاقتصادية الفئوية المتعلقة بالسياسة التجارية، فقد شهد هذا المؤشر زيادات ملحوظة خلال كلا الأزمتين، لكن كانت الزيادة أكثر وضوحاً في 2008 بسبب الأزمات العالمية الشاملة التي تأثرت بها السياسات التجارية بين الدول. أما في 2023، فقد كان التأثير ملموساً ولكنه أقل شدة، مما يعكس تحسنًا في إدارة الأزمات التجارية.

أما مؤشر عدم اليقين الاقتصادي المتعلق بسوق الأسهم، فقد سجل زيادات حادة خلال الأزمة المالية 2008، حيث كانت الأسواق المالية في حالة من التوتر والانخفاضات الكبيرة في الأسعار. في 2023، كانت التقلبات موجودة لكن بدرجة أقل حدة، مما يشير إلى تحسن في مرونة الأسواق المالية وقدرتها على التعامل مع الأزمات المالية المحلية.

يبرز إفلاس بنك سيليكون فالي أهمية التحذير المبكر لضمان كفاية رأس المال والسيولة، حيث أن مشاكل السيولة يمكن أن تنشأ من تعثر القروض أو السحوبات النقدية الكبيرة. لذا، يتعين على البنوك الجمع بين التكنولوجيا المعلوماتية والمالية لتطوير آليات كشف دقيقة للتنبؤ بالطلب على السحوبات اليومية. بالإضافة إلى ذلك، يجب على البنوك تنويع استثماراتها لتجنب تركيز المخاطر في صناعات أو مناطق أو عملاء معينين، وتحقيق توزيع متوازن للأصول. أخيرًا، ينبغي على الحكومات إنشاء آليات تأمين الودائع مثل FDIC لضمان حماية المودعين وتقليل تأثير انهيار البنوك على الاقتصاد الكلي، مع مراقبة السوق بشكل دوري لتقييم المخاطر واتخاذ الإجراءات المناسبة(Jiang, 2024)

على الرغم من هذه الإجراءات، أدى انهيار SVB إلى زيادة القلق بين المستثمرين والبنوك الأخرى، خاصة تلك التي كانت تعتمد على نفس نموذج العمل المتركز على رأس المال المغامر والشركات الناشئة. انخفضت أسهم العديد من البنوك بشكل حاد، وزاد الطلب على السيولة بشكل كبير. بعض البنوك الأصغر واجهت ضغوطًا مشابهة، مما اضطرها إلى البحث عن حلول تمويل طارئة أو اندماجات مع بنوك أكبر لتفادي نفس المصير .بالإضافة إلى ذلك، ألقى انهيار SVB الضوء على نقاط الضعف في النظام التنظيمي للبنوك، مما دفع إلى دعوات متزايدة لتشديد الرقابة وتحسين إجراءات إدارة المخاطر في القطاع المالي. كما بدأت مناقشات حول إعادة النظر في بعض التعديلات التنظيمية التي تم تنفيذها في السنوات السابقة، والتي يُعتقد أنها ساهمت في ضعف الإشراف على البنوك الكبيرة مثل(Hampshire, 2023) (Reserve, 2023) SVB لقد كشفت حادثة إفلاس بنك سيليكون فالي (SVB) عن قصور في الإشراف الكاشف والعقابي، حيث ركز الإشراف على الامتثال بالحوكمة والضوابط دون تقييم كافٍ للمخاطر الفريدة للبنك. لم تُتخذ إجراءات تصحيحية بفعالية، مما يبرز الحاجة لتحسين الثقافة الإشرافية واكتشاف المخاطر الفريدة. فشلت تعديلات 2019 في منع الفشل النظامي، مما يستدعي تحسينات لتحديد المخاطر النظامية وتنظيم رأس المال والسيولة بشكل أكثر تكاملاً (Acharya, Richardson, Schoenholtz, & Tuckman, 2023)

توضح أزمة بنك سيليكون فالي أهمية الإشراف الفعال والتدخل السريع لتجنب الأزمات المصرفية. في شهادة أمام مجلس الشيوخ، أكد نائب رئيس الاحتياطي الفيدرالي أن البنك تم تحذيره من مخاطر ارتفاع أسعار الفائدة منذ نوفمبر 2021، لكنه فشل في الاستجابة، مما أدى إلى هروب الودائع. استجابت السلطات الأمريكية بإنشاء بنك تأمين الودائع الوطني وضمان جميع الودائع لتهدئة الأسواق. هذا يبرز ضرورة تحسين الإشراف والتدخل المبكر لتجنب الأزمات المستقبلية، وهي دروس يمكن إستخلاصها من استقرار النظام المالي الكندي مقارنة بالأمريكي(Ciuriak) .

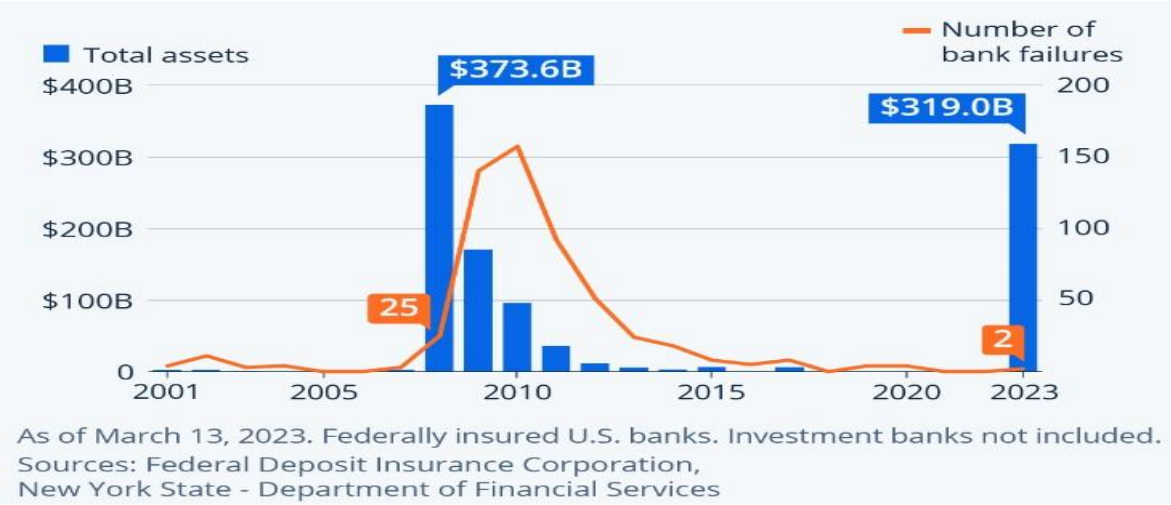
بعد الأزمة المالية العالمية لعام 2008، تم تحديد القضاء على مبدأ "أكبر من أن يفشل" وتجديد التنظيم الاحترازي كأهداف رئيسية للمؤسسات المالية. تضمنت الإصلاحات الرئيسية:

1. الحد من نمو البنوك لمنع تضخمها إلى حجم غير قابل للإنقاذ.
2. تشديد القواعد التنظيمية لزيادة قدرة البنوك على امتصاص الخسائر وتقليل المخاطر الأخلاقية.
3. فرض قيود تشغيلية لمنع تجمع الأنشطة المالية الكبيرة داخل نفس المؤسسة.
4. إعادة هيكلة نظام حل الأزمات المصرفية لتفعيل خطط التعافي واستخدام موارد البنك الخاصة بدلاً من أموال الحكومة.

على الرغم من هذه الإصلاحات، أثبتت حالات مثل بنك سيليكون فالي وكريدي سويس أن مبدأ "أكبر من أن يفشل" لا يزال يُستخدم عند الخوف من انتشار الأزمة، مما يشير إلى أن الجهود المبذولة لم تكن كافية لتحقيق الاستقرار المالي الكامل . (Mérő, 2023) يشير مصطلح أكبر من أن يفشل إلى المؤسسات المالية أو الشركات التي تكون كبيرة ومتشابكة مع الاقتصاد بشكل يجعل انهيارها يشكل خطرًا كبيرًا على استقرار النظام المالي والاقتصادي ككل. خلال الأزمة المالية العالمية 2007-2008، إضطرت

الحكومة الأمريكية للتدخل وإنقاذ بنوك كبرى وشركات مثل جنرال موتورز و AIGعبر حزمة إنقاذ مالي (TARP) بقيمة 700 مليار دولار، بموجب قانون الاستقرار الاقتصادي الطارئ لعام 2008(YOUNG, 2023) .

الشكل رقم 05 : العدد السنوي لإخفاقات البنوك التجارية في الولايات المتحدة وإجمالي الأصول المرتبطة بها



المصدر : https://www.statista.com/chart/29479/us-commercial-bank-failures-and-associated-assets/

يعكس الشكل رقم 05 تطور الإخفاقات المصرفية للبنوك التجارية في الولايات المتحدة من عام 2001 حتى عام 2023، مسلطاً الضوء على تأثير الأزمات المالية على القطاع المصرفي. في عام 2008، وصلت الإخفاقات إلى ذروتها مع فشل 25 بنكاً، مما أدى إلى خسائر أصول بلغت 373.6 مليار دولار، وهو ما كان نتيجة مباشرة للأزمة المالية العالمية التي بدأت بانهيار سوق الرهن العقاري. بعد هذه الفترة، شهدت السنوات اللاحقة انخفاضاً كبيراً في عدد الإخفاقات المصرفية وقيمة الأصول المرتبطة بها، مما يعكس تحسناً في استقرار النظام المالي. ومع ذلك، في عام 2023، ورغم انخفاض عدد البنوك الفاشلة إلى اثنين فقط، بلغت قيمة الأصول المتأثرة 319.0 مليار دولار، مما يشير إلى أن البنوك الفاشلة كانت ذات حجم كبير وتأثير مالي ضخم. هذا التحليل يظهر أن الأزمات المالية الكبيرة قد تكون نتيجة لإخفاقات متعددة في مؤسسات صغيرة، أو إخفاقات قليلة في مؤسسات كبيرة، مما يبرز أهمية الرقابة المالية المكثفة والتقييم المستمر للمخاطر للحفاظ على استقرار السوق المالي(Armstrong, 2023) .

الجدول رقم 05 : عدد البنوك الأمريكية التي أفلست، وقيمة أصولها خلال الفترة من 2008 إلى 2023،

السنة	عدد البنوك المفلسة	إجمالي الأصول	أسباب الإفلاس
2008	25	$373,588.8	إنهيار سوق الإسكان والقروض العقارية عالية المخاطر
2009	140	$170,909.4	قروض متعثرة وانخفاض قيمة الأصول
2010	157	$96,514.0	تأثير مستمر للأزمة المالية العالمية
2011	92	$36,012.2	تأثير مستمر للأزمة المالية العالمية
2012	51	$12,055.8	تأثير مستمر للأزمة المالية العالمية
2013	24	$6,101.7	تأثير مستمر للأزمة المالية العالمية
2014	18	$3,088.4	تأثير مستمر للأزمة المالية العالمية
2015	08	$6,727.5	تأثير مستمر للأزمة المالية العالمية انخفاض حالات الإفلاس، استقرار اقتصادي
2016	05	$278.8	مشاكل إدارية، قروض متعثرة
2017	08	$6,530.7	مشاكل إدارية، قروض متعثرة

2018	00	$0	إستقرار اقتصادي
2019	04	$214.1	إدارة سيئة لبعض البنوك، مخاطر محلية وقروض متعثرة
2020	04	$458.0	تأثير جائحة COVID-19 على الاقتصاد العالمي، قروض متعثرة، وإنخفاض الإنفاق الاستهلاكي
2021	00	$0	إستقرار إقتصادي
2022	00	$0	إستقرار إقتصادي مستمر
2023	05	$548,705.0	إدارة سيولة سيئة وإدارة مخاطر غير فعالة

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على بيانات موقع https://www.fdic.gov/

كما سبق و أن ذكرنا من خلال تحليل الشكل رقم 05، توضح الفترة من 2008 إلى 2023 المبينة في الجدول رقم 05 التغيرات الدراماتيكية في النظام المصرفي الأمريكي و هذا كله ناتج عن تداعيات الأزمة الاقتصادية والسياسة النقدية. لقد إرتفعت عدد حالات فشل البنوك إلى 157 حالة فشل مصرفي في عام 2010 قبل أن ينخفض بشكل ملحوظ، حيث بلغ 51 حالة فشل في عام 2012. وصل عدد حالات الفشل إلى أدنى مستوى تاريخي له في الفترة 2015-2022، وهذا نتيجة تمكن الفدرالي الأمريكي من تحقيق أهداف السياسة النقدية المنفذة لمواجهة مختلف الأزمات و الإضطرابات المالية خلال هذه الفترة، إلى حد كبير، على غرار إستخدامه سياسة التيسير الكمي. غير أنه عادت حالات الفشل المصرفي للظهور بصفة فجائية في الوسط المالي عام 2023 حيث تم تسجيل خمس حالات فشل مصرفي كبير، بعد فترة من الهدوء الإقتصادي التي استمرت لمدة سنتين، مما يدق ناقوس الخطر و يسلط الضوء على أهمية مراجعة وسائل و أساليب الإشراف المالي وإدارة المخاطر.

توحي كذلك إحصائيات الفشل المصرفي في الإقتصاد الأمريكي أيضا إلى أن الأزمات المالية يمكن أن تكون لها آثار طويلة الأمد وأن التعافي منها يتطلب إصلاحات هيكلية، سياسات نقدية فعالة واستراتيجيات قوية لإدارة المخاطر. كما تشد إنتباه صانعي القرار على مستوى البنوك المركزية نحو أهمية المراقبة المستمرة والاستجابة السريعة للإضطرابات المالية من أجل حماية الإقتصاد من التقلبات الشديدة.

يتبين جليا في نهاية المقارنة التي قمنا بها بين كل من أزمة الرهن العقاري كأزمة مالية عالمية وأزمة بنك واد السليكون،كأزمة مصرفية محلية، على مستويات مختلفة، أن أزمة الرهن العقاري لعام 2008 كانت أكثر حدة وشمولية في تأثيراتها على الاقتصاد الأمريكي والعالمي، مع تداعيات كبيرة على البطالة، الأسواق المالية، والثقة في النظام المصرفي. أما أزمة بنك سيليكون فالي لعام 2023، فكانت تأثيراتها محلية ومحدودة، مع تسجيل تأثيرات طفيفة على كل من النمو الاقتصادي، البطالة والتجارة العالمية، مما يعكس كيفية تطور إستجابات السياسات النقدية والمالية وقدرتها على إحتواء الأزمات المصرفية بشكل أكثر فعالية في الوقت الحاضر مقارنة بالعقد السابق

3. الخاتمة :

تعكس الأزمات المالية، بما في ذلك إنهيار بنك وادي السيليكون في 2023 والأزمة المالية العالمية في 2008، تعقيدات النظام المالي العالمي وأهمية الإدارة الفعالة للمخاطر. بينما كانت أزمة 2008 ناتجة عن التوريق المفرط والرهون العقارية عالية المخاطر، تميزت أزمة بنك وادي السيليكون بضعف الإدارة المالية وتركيز الودائع غير المؤمنة. تُظهر هذه الأزمات الحاجة إلى تعزيز الشفافية وتطبيق سياسات رقابية صارمة لتجنب تكرارها.

من خلال تحليل هذه الأزمات، نجد أن الأزمات المالية تتطلب فهمًا عميقًا لعوامل متعددة تشمل الأسواق المالية، السياسات النقدية، إستراتيجيات إدارة المخاطر، وسلوك المستثمرين. في ظل ما يشهده الوضع اللاإقتصادي العالمي من تحول رقمي و استخدام لا متناهي للتكنولوجيا و أدوات الذكاء الإصطناعي و في ذروة تيار العولمة المالية و الثورة الصناعية الرابعة،البنوك بمختلف أنواعها و إختصاصاتها مطالبة بتحسين إجراءات إدارة المخاطر وملزمة بتطبيق استراتيجيات تحوط فعالة. بالإضافة إلى ذلك، يجب على الجهات التنظيمية العمل على تعزيز الرقابة والتدقيق لضمان استقرار النظام المالي.

إن الوقاية من الأزمات المالية المستقبلية تتطلب جهودًا متواصلة لتحسين السياسات الرقابية وتعزيز الشفافية في التعاملات المالية. من خلال ذلك، يمكن تحقيق نظام مالي أكثر استقرارًا وقدرة على مواجهة التحديات الاقتصادية المستقبلية. تعكس الأزمات المالية تعقيدات وتداخلات الأنظمة الاقتصادية العالمية، حيث أن انهيار بنك وادي السيليكون في عام 2023 يقدم درسًا مهمًا مشابهًا للأزمة المالية العالمية في 2008. كلا الأزمتين أظهرت أهمية الإدارة الجيدة للمخاطر والتدقيق الصارم من الجهات الرقابية. بينما كانت أزمة 2008 ناتجة عن التوريق المفرط والرهون العقارية عالية المخاطر، إنفردت أزمة بنك وادي السيليكون بضعف الإدارة المالية وتركيز الودائع غير المؤمنة.

إن تحليل الأزمات السابقة و العمل الجاد على فهم مسبباتها، إستعاب مدى خطورتها و تقييم فعالية أدوات علاجها يُمكن أن يسهم في تطوير نظام مالي أكثر أمانًا واستقرارًا. يتطلب ذلك تضافر الجهود بين الجهات الرقابية، البنوك، والمستثمرين لضمان تطبيق أفضل الممارسات في إدارة المخاطر. من المهم أن تستمر الدراسات والبحوث في تحليل أسباب وآثار الأزمات المالية لتقديم استراتيجيات مبتكرة تهدف إلى تعزيز الاستقرار المالي العالمي، والتقليل من احتمالات تكرار مثل هذه الأزمات في المستقبل.

4. التوصيات :

1. البنوك مطالبة بتعزيز قدراتها على إدارة المخاطر من خلال تطوير أنظمة تقييم المخاطر واستخدام نماذج توقع أكثر دقة لتحليل البيانات المالية.
2. ينبغي تشجيع البنوك على تنويع مصادر الودائع لتجنب الاعتماد الكبير على قطاع واحد، مما يقلل من المخاطر المرتبطة بالتقلبات القطاعية.
3. ضرورة تطوير الإطار التنظيمي والإشرافي لضمان التزام البنوك بأعلى معايير الحوكمة والشفافية في عملياتها المالية.
4. يجب أن تكون البنوك أكثر شفافية في الإفصاح عن المعلومات المالية والمخاطر المحتملة، مما يزيد من ثقة المستثمرين والمودعين.
5. يجب أن يكون هناك تعاون وثيق بين البنوك والهيئات التنظيمية لضمان تبادل المعلومات والبيانات بشكل فعال وسريع.
6. ينبغي تنفيذ برامج تدريبية شاملة لموظفي البنوك لزيادة وعيهم بالمخاطر وكيفية التعامل معها بفعالية، وضمان إكتسابهم مهارات القرن الواحد و العشرون.
7. تشجيع البنوك على إنشاء صناديق طوارئ لمواجهة الأزمات المالية غير المتوقعة، مما يساهم في تعزيز استقرارها المالي.
8. ينبغي على البنوك المركزية تحديث سياساتها النقدية بانتظام لضمان ملاءمتها للظروف الاقتصادية المتغيرة، مع التركيز على التحكم في التضخم وأسعار الفائدة.
9. تشجيع البنوك على تبني الابتكارات التكنولوجية لتحسين كفاءة العمليات المالية وزيادة قدرتها على التكيف مع التغيرات السريعة في السوق.
10. يجب على البنوك إجراء تقييمات دورية وشاملة لأنشطتها المالية وممارساتها الإدارية لضمان توافقها مع المعايير الدولية وتحقيق أعلى مستويات الأداء المالي.

1. قائمة المراجع :

1. Acharya, V. V., Philippon, T., Richardson, M., & Roubini, N. (2011). The Financial Crisis of 2007-2009: Causes and Remedies. *Financial Markets, Institutions & Instruments* , USA.
2. Acharya, V., Richardson, M. P., Schoenholtz, K. L., & Tuckman, B. *SVB and Beyond: The Banking Stress of 2023.* CENTRE FOR ECONOMIC POLICY RESEARCH (CEPR), London.
3. Akerlof, G. A., & Shiller, R. J. (2009). *Animal Spirits: How Human Psychology Drives the Economy, and Why It Matters for Global Capitalism.* Google Books.

4. Ali, H., Aysan, A. F., & Yousef, T. M. *From Tech Hub to Banking Failure: Exploring the Implications of CBDCs on the Destiny of Silicon Valley Bank.* Electronic copy available at: https://ssrn.com/abstract=4411360.
5. Almeida, D., Dionisio, A., & Ferreira, P. (2023). When two banks fall, how do markets react? *Economics and Business Letters* .
6. Al-Sowaidi, S.S., A. S., & Faour, A. *Causes and Consequences of the Silicon Valley Bank Collapse: Examining the InterplayBetween Management Missteps and the Federal Reserve's Floundering Decisions.* Journal of World Economic Research.
7. Armstrong, M. (2023, 03 13). *https://www.statista.com/chart/29479/us-commercial-bank-failures-and-associated-assets/*. Consulté le 07 03, 2024
8. Benigno, G., Chen, H., Otrok, C., Rebucci, A., & Young, E. R. *Financial Crises and Sudden Stops.* American Economic Review, USA.
9. Bernanke, B. *Essays on the Great Depression.* Princeton University Press, United States.
10. Bernanke, B. S. *Nonmonetary Effects of the Financial Crisis in the Propagation of the Great Depression.* American Economic Review, USA.
11. Bernanke, B. S. (2013). The Federal Reserve and the Financial Crisis. *Press University Press* .
12. Blankson, N., Amewu, G., B, E., & Anarfo. *The Banking Crisis in Ghana: Causes and Remedia Measures.* African Review of Economics and Finance, GHANA.
13. Boskov, T. *Venezuela Currency Crisis: Analysis Of The Causes.* Elite Hall Publishing House, فنزويلا.
14. Broeck, M. D., Dabla-Norris, E., End, N., & Marinkov, M. *Sovereign Debt and Financial Crises: An Historical Analysis.* IMF Working Papers, USA.
15. Broeck, M. D., Dabla-Norris, E., End, N., & Marinkov, M. *Sovereign Debt and Financial Crises: An Historical Analysis.* IMF F&D Magazine, USA.
16. Brunnermeier, M. K. *Deciphering the Liquidity and Credit Crunch 2007-2008.* Journal of Economic Perspectives, USA.
17. Brunnermeier, M. K. (2009). Deciphering the Liquidity and Credit Crunch 2007-2008. *Journal of Economic Perspectives* .
18. Ciuriak, D. *The Silicon Valley Bank Failure: Historical Perspectives and Knock-on Risks.* Electronic copy available at: https://ssrn.com/abstract=4392931.
19. Ciuriak, D. *No Time for a Crisis: The Silicon Valley Bank Failure and its Knock-on Risks.*
20. Claessens, S., & Forbes, K. *International Financial Contagion: The Role of Information.* Journal of Finance, USA.
21. Claessens, S., & M, A. K. *Financial Crises: Explanations, Types, and Implications.* International Monetary Fund.
22. Claessens, S., Dell'Ariccia, Giovanni, Igan, Igan, D., & Laeven, L. (2010). Cross-Country Experiences and Policy Implications from the Global Financial Crisis. *Economic Policy* .
23. Claessens, S., Kose, M. A., & Laeven, L. *Financial Crises: Explanations, Types, and Implications.* IMF Working Papers, USA.
24. Corsetti, G., Pesenti, P., & Roubini, N. *What caused the Asian currency and financial crisis?* : Japan and the World Economy, Japan.
25. Dornbusch, R., Park, Y. C., & Claessens, S. *Contagion: Understanding How It Spreads.* The World Bank Research Observer, USA.
26. Forbes, K. *The "Big C": Identifying and Mitigating Contagion.* Journal of International Economics, USA.
27. Friedman, M. (1968). *The Role of Monetary Policy.* Federal Reserve Bank of St. Louis.

28. Gorton, G. (2008). The Panic of 2007. *NBER Working Paper Series* .
29. Hampshire, U. o. *Analysis of the Collapse of Silicon Valley Bank. University of New Hampshire.* Inquiry Journal.
30. Hauf, P., & Posth, J.-A. *Silicon Valley Bank - (Why) did regulation and risk management fail to uncover substantial risks?* Electronic copy available at: https://ssrn.com/abstract=4411102.
31. Javier, B., G, E., & Mendoza. *Optimal Time-Consistent Macroprudential Policy.* Journal of Political Economy, USA.
32. Jiang, S. (2024). Reasons and Enlightenment for The Bankruptcy of Silicon Valley Bank. *Frontiers in Business, Economics and Management* .
33. Kaminsky, G. L., & Reinhart, C. M. *The Twin Crises: The Causes of Banking and Balance-of-Payments Problems.* American Economic Review, USA.
34. KENTON, W. (2024, 06 11). *https://www.investopedia.com/terms/f/financial-crisis.asp#toc-what-is-a-financial-crisis*. Consulté le 06 18, 2024
35. Keynes, J. M. (1936). *The General Theory of Employment, Interest and Money.* London: Project Gutenberg Australia.
36. Kindleberger, C. P., & Aliber, R. Z. (2011). *Manias, Panics, and Crashes: A History of Financial Crises.* USA: Palgrave Macmillan.
37. Kose, M. A., Nagle, P., Ohnsorge, F., & Sugawara, N. *Global Waves of Debt: Causes and Consequences.* World Bank, USA.
38. Martins, A. M. (2024). The collapse of Silicon Valley Bank and Credit Suisse and their impact on other U.S. Banks. *Applied Economics Letters* .
39. Marx, K. (1867). *Das Kapital: Kritik der politischen Ökonomie.* Marxists Internet Archive.
40. Mendoza, E. .. *Sudden Stops, Financial Crises, and Leverage.* American Economic Review, USA.
41. Méro, K. (2023). Electronic copy available at: https://ssrn.com/abstract=4411360. *Economy and Finance, Vol. 10, Iss. 2, June 2023 DOI: 10.33908/EF.2023.2.2* .
42. Mérő, K. (2023). SHALL WE RECONSIDER BANKING REGULATIONS? *Economy and Finance • Vol. 10. Iss. 2 • June 2023 • DOI: 10.33908/EF.2023.2.2* .
43. Metrick, A. *THE FAILURE OF SILICON VALLEY BANK AND THE PANIC OF 2023.* Yale School of Management and NBER.
44. Mian, A., & Sufi, A. (2009). The Consequences of Mortgage Credit Expansion: Evidence from the U.S. Mortgage Default Crisis. *The Quarterly Journal of Economics* .
45. Minsky, H. *Stabilizing an Unstable Economy.* Yale University Press, United States.
46. Programme, U. N. *The Sovereign Debt Crisis in Sri Lanka: Causes, Policy Response and Prospects.* UNDP, سير لانكا.
47. Radelet, S., & Sachs, J. *The East Asian Financial Crisis: Diagnosis, Remedies,Prospects.* Brookings Papers on Economic Activity, USA.
48. Reinhart, C., & Kenneth, R. *This Time Is Different: Eight Centuries of Financial Folly.* Princeton University Press, United States .
49. Reserve, F. *: Review of the Federal Reserve's Supervision and Regulation of Silicon Valley Bank - April 2023.* Federal Reserve System.
50. Reserve, F. The Failure of Silicon Valley Bank and the Panic of 2023. *Review of the Federal Reserve's Supervision and Regulation of Silicon Valley.* Yale Economics Department Yale University.
51. Resource, J. *Silicon Valley Bank and deregulation: A research-based explainer.* Harvard Kennedy School.

52. S.Barr, M. *Review of the Federal Reserve's Supervision and Regulation of Silicon Valley Bank.* Federal Reserve Board publications (www.federalreserve.gov/publications/default.htm).
53. Senadza, B., K, A., Fiagbe, & Quartey, P. *The Effect of External Debt on Economic Growth in Sub-Saharan Africa.* PLOS ONE, USA.
54. Smith, A. (1776). *An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations.* London: Internet Archive.
55. Smith, J. *The Silicon Valley Crisis of 2023: Causes and Consequences.* Journal of Financial Economics, USA.
56. Stiglitz, J. *Globalization and Its Discontents.* W.W. Norton & Company, United States.
57. V, V., Acharya, & Mora, N. *A Crisis of Banks as Liquidity Providers.* Quarterly Journal of Economics, USA.
58. YOUNG, J. (2023, 11 13). Too Big to Fail: Definition, History, and Reforms. (J. YOUNG, Éd.)
59. العلي ,د .م .انهيار بنك وادي السيليكون (SVB(قراءة في الأسباب والتداعيات العالمية .مركز البيان للدراسات و التخطيط ,العراق.
60. منصور ,د .ش .حدود الإستجابة :ما هي فرص امتداد عدوى "سيليكون فالي "في القطاع المصرفي الأمريكي؟ . تقديرات المستقبل العدد ، 1782بتاريخ 24مارس ,2024أبو ظبي.